المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 08-12-2006 العـــدد : 4806

الصفحـات : 12 المسلسل : 72


ملف صحفي

قمة الرياض

# مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي إلى أين؟

يتوقع أن تسيطر الملفات السياسية الساخنة على مداولات قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم المقبلة، والمزمع عقدها في رحاب المملكة العربية السعودية يومي السبت والأحد. المعروف أن هناك الكثير من القضايا الساخنة التي بدورها تشغل الأمانة لمجلس التعاون وتشمل العنف في العراق، التطورات في لبنان، القضية الفلسطينية في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، الأزمة الإنسانية في دارفور، وأخيرا وليس آخرا الملف النووي الإيراني. لا شك أنه ليس بمقدور قادة دول المجلس التغاضي عن هذه القضايا لأنها في صلب اهتمامات الناس في المنطقة. بيد أنه يخشى أن تتسبب هذه الملفات الساخنة في عدم إحراز تقدم نوعي على صعيد العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس، ما يعني المزيد من التأخير في عملية التكامل الاقتصادي الخليجي.

فالمواطن الخليجي يرغب في حدوث تقدم على مختلف الجبهات الاقتصادية، ونعني بذلك الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد النقدي. فحتى الآن لم تتمكن دول المجلس من تنفيذ مشروع الاتحاد الجمركي بشكل كامل. يتعلق المشروع بتوحيد السياسات التجارية مع دول غير الأعضاء. كما يتطلب تطبيق مبدأ السوق المشتركة بالسماح لعوامل الإنتاج بالتحرك بحرية داخل دول المجلس. أما مشروع الاتحاد النقدي فيعتريه بعض التعقيدات، بدليل ظهور أصوات من داخل المجلس تطالب بتأخير إطلاق العملة الخليجية الموحدة.

على أقل تقدير نتمنى أن تنجح القمة السابعة والعشرين في تحقيق تقدم على مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، كما كان عليه الحال في القمة السابقة. يُشار إلى أن القمة السادسة والعشرين، التي عقدت في أبو ظبي تمكنت من تحقيق تقدم ملموس على المسارات الثلاثة لعملية التكامل الاقتصادي الخليجي. ولا بأس في هذه العجالة من تقديم تقرير مختصر عما تم إنجازه على الصعيد الاقتصادي أثناء القمة السابقة وما هو المطلوب من القمة المقبلة.

## الاتحاد الجمركي

نجحت الدورة السادسة والعشرين (أو قمة فهد تخليدا لذكرى خادم الحرمين الشريفين) في تحقيق تقدم جوهري فيما يخص مسألة الاتحاد الجمركي. تحديدا اعتمد المجلس الأعلى وثيقة "السياسة التجارية الموحدة" مع العالم الخارجي. كما هو معروف، يعتبر توحيد السياسات التجارية الخارجية مع الدول الأخرى أو غير الأعضاء من ضمن شروط الاتحاد الجمركي. وبات موضوع وجود سياسة تجارية موحدة للعلاقات الاقتصادية مع الدول غير الأعضاء مهما وذلك في ضوء توجه بعض دول المجلس إلى إبرام اتفاقيات فردية وخصوصا مع الولايات المتحدة. والإشارة هنا بالتأكيد إلى قيام البحرين بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع أمريكا في أيلول (سبتمبر) 2004 (دخلت الاتفاقية الثنائية حيز التنفيذ في بداية شهر آب (أغسطس) من العام الجاري). وفي وقت لاحق وقعت عمان اتفاقية أخرى للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

يعود تاريخ دخول اتفاقية الاتحاد الجمركي إلى حيز التنفيذ لعام 2003. وحسب الخطة الأصلية كان المفروض أن تنهي دول الخليج الإجراءات المطلوبة لتحقيق الاتحاد الجمركي مع نهاية عام 2005. بيد أنه قرر قادة دول المجلس مضاعفة الفترة الانتقالية لأربع سنوات أي عام 2007. كما اعترضت عملية تطبيق التفاصيل المتعلقة بالاتحاد الجمركي العديد من التحديات وفي مقدمتها إيجاد حل لنقطة الدخول الواحدة للسلع. فلم يتم التوصل لحل يرضي جميع الأطراف فيما يخص آلية التحصيل المشترك وتوزيع الإيرادات الجمركية. يُشار إلى أن الدول الأعضاء ملزمة بفرض رسوم موحدة على الواردات من الدول الأخرى مع وجود إعفاءات لبعض السلع. أيضا هناك معوقات غير جمركية مثل إجراءات مرور وسائط النقل بين الدول الأعضاء. فقد أسهمت هذه الأسباب وغيرها في تأجيل انتهاء عمل المرحلة الانتقالية لمدة سنتين. بالمقابل نأمل أن يتمكن قادة دول المجلس في وضع الحلول الجذرية لكل المعوقات الباقية والمرتبطة بتنفيذ مشروع الاتحاد الجمركي على أكمل وجه، نظرا لحدوث ما يكفي من تأخير.

د. جاسم حسين

## السوق المشتركة

باختصار يرتكز مفهوم السوق المشتركة في منح وسائل الإنتاج الحركة في التنقل بين الدول الأعضاء. حسب الخطة المرسومة، المطلوب إقامة سوق خليجية مشتركة مع نهاية عام 2007. لكن يلاحظ في هذا الصدد استعداد بعض دول المجلس لتنفيذ تفاصيل هذا المشروع قبل غيرها. وقد أشاد البيان الختامي لقمة أبو ظبي ببعض الخطوات التي اتخذت في عام 2005 في مجال السماح لرعايا دول المجلس امتلاك الأسهم في بورصات الدول الأعضاء. لكن يُلاحظ أن بعض الدول الأعضاء تضع قيودا فيما يخص السماح لمواطني المجلس بحرية شراء وبيع الأسهم. نتمنى أن يتمكن قادة دول المجلس في اتخاذ قرارات بشأن بعض الأمور الحيوية مثل الاستثمار، فضلا عن الاستثمار عبر الحدود حتى يتسنى للمواطن الخليجي الحصول على مزايا ملموسة من عملية التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

من جهة أخرى، بارك قادة المجلس في قمة أبو ظبي نجاح لجنة التعاون المالي والاقتصادي في إضافة ثلاثة أنشطة جديدة تسمح بموجبها لمواطني المجلس بممارستها في الدول الأعضاء. وهذه الأنشطة عبارة عن مكاتب التوظيف الأهلية وتأجير السيارات والسلع والخدمات ووسائط النقل، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك، الأمر الذي فتح المجال أمام تفسيرات متباينة. وعليه نأمل أن يتمكن القادة في اتخاذ قرار جديد يزيل الضبابية المتعلقة بعبارة حماية المستهلك.

## الاتحاد النقدي

أما المشروع الأكثر طموحا هو إقامة وحدة نقدية بين الدول الأعضاء. فقد اعتمدت قمة أبو ظبي ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 08-12-2006 العـــدد : 4806
الصفحـات : 12 المسلسل : 72

محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية من معايير مالية ونقدية. وفي هذا الخصوص شدد القادة على أهمية استكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة بتنفيذ الاتحاد النقدي، حسب الخطة المعدة سلفا ترغب دول المجلس في تحقيق اتحاد نقدي في عام 2010. المعروف أن دول المجلس قطعت أشواطا في عملية تنفيذ الاتحاد النقدي بدليل ارتباط كل العملات الخليجية بالدولار الأمريكي (مع احتفاظ الكويت بهامش من الحرية). كما أن هناك تشابها في السياسات المالية مثل عدم تدخل السلطات في التأثير على معدلات الفائدة، فضلا عن عدم وجود سياسة ضرائبية على الدخل. لكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ هذا المشروع الطموح دون الانتهاء من مرحلتي الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة. كما تبين حديثا، فهناك نوع من الشكوك لدى إحدى الدول الأعضاء في تنفيذ الاتحاد النقدي في المدة الزمنية المتبقية. كما ظهر للعيان نوع من المنافسة بخصوص المدينة التي ستستضيف البنك المركزي الخليجي في حال تأسيسه، حيث إن هناك منافسة بين ثلاث دول، وهي: الإمارات، والبحرين، وقطر.

ختاما نتمنى أن ينجح قادة دول المجلس في تحريك الملفات الاقتصادية أثناء القمة رقم 27، نظرا لأهميتها بالنسبة للمواطن الخليجي مع عدم التقليل من شأن القضايا السياسية المطروحة. حقيقة لا مناص من جعل المواطن يحس بشكل واضح وملموس فرصة الحصول على مكتسبات تجارية من تجربة مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي التي بدأت قبل أكثر من ربع قرن.